مايو 2026

منظمة منع العنف ونشر السلام

تحليل بقيادة المجتمع المحلي حول أجندة المرأة والسلام والأمن في محافظة نينوى: رؤى من تلعفر وسنجار والبعاج

pers. Haider Noman Ibraheem of Al Jazeera English/Wikimedia Commons.

الاتصال

وفاء علي
مديرة السياسة والمناصرة – العراق
WAFAALI@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG
ريام ظاهر حيدر
مسؤولة السياسة والمناصرة – العراق
RHAYDER@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

الملخص التنفيذي

لا تزال النساء في العراق يواجهن عوائق هيكلية ناجمة عن الأعراف الاجتماعية المقيِّدة، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد، ومحدودية المشاركة في الحياة العامة والسياسية[1]. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في المناطق المتأثرة بالنزاع، مثل محافظة نينوى، حيث أسهمت ديناميكيات النزوح والعودة واستمرار انعدام الأمن في ترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة، إلى جانب خلق مخاطر حماية جديدة. وفي هذا السياق، تبقى فرص النساء للمشاركة في بناء السلام، والوصول إلى الخدمات، وطلب الحماية محدودة.

يستعرض هذا التحليل التشاركي ديناميكيات أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في محافظة نينوى، مع التركيز على تلعفر وسنجار والبعاج. وقد اختيرت تلعفر نظرًا لتعقيد ديناميكياتها الاجتماعية وتشابك آثار النزاع والعودة والتوترات بين المكونات المجتمعية، بينما تسهم الرؤى المستقاة من سنجار والبعاج في استكمال التحليل من خلال إبراز الأنماط الأوسع على مستوى المحافظة، مع إظهار الاختلافات بين السياقات المحلية.

ويرتكز التحليل على تجارب ورؤى فرق السلام النسوية المجتمعية (WPTs)، التي يوفر انخراطها المباشر على مستوى المجتمع المحلي فهمًا معمقًا للواقع الذي يشكل أدوار النساء في بناء السلام، والتماسك المجتمعي، والحماية. واعتمدت الدراسة منهجية تشاركية شملت جلسات نقاش مركزة ومقابلات فردية مع عضوات هذه الفرق، حيث تعكس آراؤهن خبرتهن المستمرة في العمل مع النساء والمجتمعات المحلية في مواقع متعددة وفي قضايا حماية متنوعة. وقد أتاح هذا النهج للنساء مساحة للتعبير عن أولوياتهن وصياغة التحليل استنادًا إلى تجاربهن المعيشة.

وتُظهر النتائج كيف تؤثر الأعراف الاجتماعية المقيِّدة، والإقصاء الاقتصادي، ومحدودية الوصول إلى الخدمات وآليات الحماية في مشاركة النساء وإمكانية حصولهن على الدعم، كما تُبرز الدور الذي تؤديه جهود الحماية المجتمعية، مثل فرق السلام النسائية، في الحد من هذه التحديات.

أبرز النتائج

- أدى ارتفاع الوعي بحقوق المرأة، في بعض الحالات، إلى ردود فعل سلبية من الأسر والمجتمعات المحلية.
- تواجه النساء ضغوطًا اجتماعية واقتصادية تحد من حريتهن في التنقل، أو تدفعهن إلى الانسحاب من الأنشطة المجتمعية، أو تجنب المشاركة في الأدوار العامة.
- لا تزال مشاركة النساء في العمل المجتمعي، بما في ذلك ضمن فرق السلام النسائية، تواجه تصورات اجتماعية سلبية، وفي بعض الحالات الأكثر خطورة تتعرض النساء لتهديدات داخل أسرهن.
- تستمر العوائق الاجتماعية في منع النساء من الإبلاغ عن حالات العنف والأذى، ومن الوصول إلى خدمات الدعم والحماية والخدمات القانونية.

ومن خلال الاستناد إلى هذه الرؤى، يتجاوز هذا التقرير التفسيرات التقليدية من أعلى إلى أسفل لأجندة المرأة والسلام والأمن، ويضع المعرفة المحلية في صميم التحليل. ويهدف إلى رفد تصميم البرامج وجهود المناصرة بالأدلة المستخلصة من الواقع، بما يضمن أن تستجيب التدخلات للفجوات المحددة، وتعزز دور النساء كفاعلات في بناء السلام والحماية المجتمعية، مع مراعاة المخاطر التي يواجهنها أثناء اضطلاعهن بهذه الأدوار. كما يسلط التقرير الضوء على الكيفية التي تدير بها فرق السلام النسائية هذه المخاطر عمليًا، ويحدد المجالات التي تتطلب دعمًا إضافيًا لضمان استدامة هذه الجهود وتعزيزها.

[1] Rewaq Baghdad Center for Public Policy, Iraqi Women and Societal Challenges :https://rewaqbaghdad.org/en/publications/iraqi-women-and-societal-challenges

التحديات

1. الأعراف الاجتماعية المقيِّدة التي تحدّ من حرية تنقّل النساء، ومشاركتهن في الحياة العامة، وإمكانية وصولهن إلى خدمات الحماية.

في كلٍّ من تلعفر والبعاج وسنجار، لا تزال الأعراف الاجتماعية تؤثر بصورة كبيرة في أدوار النساء ومشاركتهن في الحياة العامة. ففي كثير من الحالات، تظل مشاركة المرأة خارج نطاق الأسرة محدودة، كما يتطلب وجودها في الفضاءات العامة التفاوض المستمر مع توقعات الأسرة والمجتمع. وتنسحب العديد من الفتيات من التعليم في سن مبكرة، بينما لا يزال زواج الأطفال شائعًا في بعض المناطق، ولا سيما في تلعفر.

كما يُنظر إلى تنقل النساء وظهورهن في الأماكن العامة بوصفه أمرًا حساسًا، حيث تؤثر الاعتبارات المرتبطة بالسمعة الاجتماعية في قدرتهن على ممارسة أنشطتهن اليومية أو المشاركة في المبادرات المجتمعية. وغالبًا ما تواجه مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية أو ضمن فرق السلام النسائية، ولا سيما الشابات وغير المتزوجات، ترددًا أو رفضًا من الأسرة والمجتمع. ومع ذلك، تُظهر النساء اللواتي يشاركن في هذه المبادرات قدرة واضحة على القيادة والمبادرة. فعلى سبيل المثال، تقدم عضوات فرق السلام النسائية الدعم للنساء المتضررات من الابتزاز الإلكتروني، وينظمن جلسات توعية حول الزواج المبكر وزواج الأطفال، ويوفرن مساحات آمنة للحوار داخل مجتمعاتهن، رغم القيود الاجتماعية التي يواجهنها.

ولا تقتصر هذه الأعراف على المشاركة المجتمعية، بل تمتد إلى فرص عمل النساء، ولا سيما في المهن التي يُنظر إليها على أنها غير مقبولة اجتماعيًا. ففي إحدى الحالات، تعرضت امرأة تعمل في صالون تجميل لتهديدات خطيرة من داخل أسرتها، وصلت إلى حد التهديد بالقتل من قبل جدها، بسبب اعتقاد أفراد الأسرة أن طبيعة عملها تتعارض مع الأعراف المجتمعية. وتعكس هذه الحالة مدى استخدام الضغوط الاجتماعية والخوف كوسيلتين لفرض الامتثال، بما يحد من خيارات النساء ويعرضهن لمخاطر حماية داخل أسرهن.

"حتى الذهاب إلى متجر صغير قد يؤثر في سمعة المرأة."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – تلعفر

"إذا انضمت فتاة إلى فريقنا، يقول الناس إنها ستتغير وستفقد قيمها."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – البعاج

وحتى عندما تعمل النساء في مهن تُعد أكثر قبولًا اجتماعيًا، مثل التدريس، فإنهن غالبًا ما يفتقرن إلى سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة. وتعكس هذه الأنماط واقعًا أوسع يتمثل في أن ازدياد وعي النساء بحقوقهن ومشاركتهن في الحياة العامة قد يؤدي إلى ردود فعل سلبية من الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما عندما تتحدى هذه المشاركة الأعراف الاجتماعية السائدة.

2.الإقصاء الاقتصادي الذي يقوض تمكين النساء واستدامة مشاركتهن

تواجه النساء تحديات كبيرة تحول دون مشاركتهن الاقتصادية واستقلالهن المالي. ففرص العمل المتاحة لهن محدودة، كما أن بعض المهن لا تزال موصومة اجتماعيًا. وفي كثير من الحالات، تُحرم النساء عمليًا من حقوقهن في الميراث، أو يحصلن على حصص رمزية فقط، الأمر الذي يعزز تبعيتهن الاقتصادية لأفراد الأسرة الذكور.

كما تواجه النساء الناشطات في مجموعات مجتمعية، مثل فرق السلام النسائية، ضغوطًا إضافية بسبب الطابع التطوعي لعملهن. فكثيرًا ما تتساءل الأسر والمجتمعات عن سبب انخراط النساء في عمل غير مدفوع الأجر، وتسعى إلى الحد من مشاركتهن في هذه الأنشطة. ويؤثر ذلك في قدرتهن على حضور التدريبات أو المؤتمرات خارج مناطقهن، حيث يتطلب السفر في كثير من الأحيان موافقة أحد أفراد الأسرة الذكور أو مرافقته

وفي البعاج، على سبيل المثال، لم تتمكن سوى **4 نساء من أصل 18** عضوة في فريق السلام النسائي دُعين للمشاركة في مؤتمر عُقد في أربيل من الحضور، **بينما مُنعت 14 امرأة** من المشاركة بسبب القيود الأسرية

"يستمرون في سؤالنا: لماذا تعملن مجانًا وتخرجن من المنزل؟"

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – البعاج

"نريد أن نساعد مجتمعنا، لكننا أيضًا بحاجة إلى الدعم حتى نستطيع الاستمرار."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – سنجار

3.العوائق التي تحدّ من الوصول إلى الحماية والخدمات وآليات الدعم الموثوقة

لا تزال أشكال العنف الموجهة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الأسري والابتزاز الإلكتروني، واسعة الانتشار في جميع المناطق المشمولة بالتحليل. ومع ذلك، تبقى معدلات الإبلاغ عن هذه الانتهاكات منخفضة بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف من الانتقام، والقلق من ردود فعل الأسرة والمجتمع. وكثيرًا ما تُحمَّل الناجيات مسؤولية ما تعرضن له، الأمر الذي يعرضهن لمزيد من الأذى في حال قررن الإفصاح أو طلب المساعدة.

وتُعد قضايا الابتزاز الإلكتروني من أكثر القضايا حساسية، إذ غالبًا ما تُهدَّد النساء بفضحهن أو تعريضهن للعنف إذا أبلغن عن هذه الجرائم. وفي إحدى الحالات، كانت امرأة تتعرض للابتزاز الإلكتروني تواجه أيضًا خطر التعرض لأذى جسيم من قبل أفراد أسرتها، وصل إلى حد التهديد بحياتها. ومن خلال تدخل فريق السلام النسائي، جرى التواصل مع الأسرة والتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة، مما أسهم في تهدئة الوضع ومنع وقوع مزيد من الأذى.

كما تنفذ فرق السلام النسائية أنشطة توعوية ومبادرات مجتمعية تتناول الابتزاز الإلكتروني، وآليات الإحالة والدعم المتاحة، وقضايا حماية النساء والفتيات، وهو ما يسهم في تعزيز الثقة وتشجيع النساء على طلب المساعدة. وتعكس هذه الجهود حجم المخاطر التي تواجهها النساء، وفي الوقت ذاته تؤكد الأهمية المحورية للجهات المجتمعية الموثوقة في توفير استجابات آمنة ومقبولة اجتماعيًا.

وتواجه النساء كذلك تحديات إضافية في الوصول إلى الخدمات، من أبرزها محدودية وجود الكوادر النسائية داخل المؤسسات المحلية، وضعف توافر الخدمات على المستوى المحلي، ولا سيما في البعاج، حيث تضطر النساء غالبًا إلى السفر إلى الموصل للحصول على الخدمات. كما لا يزال التواصل مع الجهات الأمنية، مثل جهاز الأمن الوطني والشرطة المجتمعية، أمرًا حساسًا، إذ تحتاج النساء في كثير من الأحيان إلى وسطاء من الذكور، ويتعرضن للتدقيق عند التعامل المباشر مع تلك الجهات.

"تلجأ النساء إلينا لأنهن لا يستطعن التحدث إلى أي شخص آخر."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – البعاج

"إذا أبلغت، فسيُلقى اللوم عليها وليس على الرجل."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – سنجار

التدخل والأثر

جهات مجتمعية موثوقة تقف في الخطوط الأمامية (WPTs) تُعد فرق السلام النسوية المجتمعية الذي يركز ،(UCP) لجهود بناء السلام والحماية، مستندةً إلى نهج الحماية غير المسلحة للمدنيين على بناء العلاقات، والمرافقة، واعتماد الممارسات المقبولة محليًا. وقد مكنت العلاقة الوثيقة التي تربط هذه الفرق بالنساء داخل مجتمعاتهن من توفير بيئة أكثر أمانًا للإفصاح عن القضايا الحساسة للغاية، ولا سيما حالات الابتزاز الإلكتروني والعنف الأسري، التي غالبًا ما تبقى مخفية بسبب الوصمة الاجتماعية والخوف

ومن خلال التدخل المباشر، دعمت فرق السلام النسائية نساءً واجهن مخاطر جسيمة، بما في ذلك حالات كانت فيها الناجيات مهددات من قبل أسرهن. ومن خلال التواصل مع العائلات، والوساطة في تخفيف التوترات، والتنسيق مع الجهات الأمنية، أسهمت الفرق في احتواء الأزمات ومنع وقوع مزيد من الأذى. ولم تقتصر هذه التدخلات على معالجة المخاطر الآنية، بل أسهمت أيضًا في إيجاد مسارات أكثر أمانًا أمام النساء للوصول إلى خدمات الدعم

وبفضل جهود التوعية المستمرة وبناء الثقة، ارتفعت معدلات الإبلاغ عن الحالات عبر فرق السلام النسائية، ولا سيما في تلعفر، حيث أصبحت النساء يلجأن إلى عضوات الفرق باعتبارهن نقطة الاتصال الأولى للحصول على الدعم. ويعكس ذلك تنامي الثقة بآليات الحماية المجتمعية وقدرة الفرق على العمل ضمن أطر مقبولة اجتماعيًا

"بقينا صامتات لأشهر بسبب الخوف وما قد يقوله الناس. ومن خلال الجلسات والتواصل المستمر مع عضوات فريق السلام النسائي، بدأنا نشعر بالأمان وبنينا الثقة، مما شجعنا على التحدث عما كنا نمر به."

إحدى نساء المجتمع المحلي – تلعفر

كما أسهمت فرق السلام النسائية في تعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات، حيث انتقلت بعض الجهات المحلية من التشكيك في دور هذه الفرق إلى الاعتراف بقيمتها وأهمية مساهمتها. وفي سياقات مثل سنجار، التي شهدت مستويات مرتفعة من الصدمات، ساعدت جهود الفرق النساء على اكتساب مزيد من الثقة بالنفس والاستعداد للتعبير عن آرائهن رغم استمرار التحديات.

ورغم استمرار العوائق الهيكلية، نجحت فرق السلام النسائية في إيجاد مداخل عملية تتيح للنساء الوصول إلى خدمات الدعم، والحد من المخاطر، وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في مجتمعاتهن.

"نجحنا في معالجة حالات كانت فيها الفتاة معرضة للخطر، حتى من داخل أسرتها."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – سنجار

"اليوم أصبحت النساء يثقن بنا ويلجأن إلينا أولًا."

إحدى عضوات فريق السلام النسوي – تلعفر

المخاطر وإدارتها

في الوقت نفسه، قد يؤدي انخراط فرق السلام النسوية المجتمعية إلى زيادة مستوى المخاطر التي تواجه بعض عضواتها، ولا سيما في السياقات التي لا تزال مشاركة النساء في الشأن العام محل جدل أو رفض اجتماعي. وتشمل هذه المخاطر التعرض لردود فعل مجتمعية معاكسة، أو ضغوط تمس السمعة، أو الانكشاف أثناء التعامل مع قضايا حساسة، مثل الابتزاز الإلكتروني أو العنف الأسري

وفي الممارسة العملية، تدير فرق السلام النسوية المجتمعية هذه المخاطر من خلال نهج حذر يراعي خصوصية السياق، ويستند إلى اتخاذ القرارات بصورة جماعية، والاعتماد على علاقات الثقة التي بنتها مع الأسر وأفراد المجتمع، فضلًا عن اتباع إجراءات دقيقة في إدارة الحالات وتقديم المرافقة الوقائية عند الحاجة. كما يسهم دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز هذه الجهود، من خلال توفير المرافقة الآمنة، وتيسير التواصل مع السلطات المختصة، وتعزيز الحضور الوقائي وآليات التنسيق بما ينسجم مع مبادئ الحماية المجتمعي.

وفي المرحلة المقبلة، تبرز الحاجة إلى توفير دعم مستدام لتعزيز هذه المقاربات، من خلال مواصلة المرافقة، واعتماد تقييمات للمخاطر تراعي خصوصية كل سياق، واتخاذ تدابير تكفل سلامة عضوات فرق السلام النسوية المجتمعية، وتعزز قبولهن المجتمعي، وتحافظ على استقلاليتهن. وتسهم هذه الإجراءات مجتمعة في تمكين الفرق من إدارة المخاطر بصورة فعالة، والاستمرار في أداء دورها داخل البيئات الهشة والمتنازع عليها

التوصيات السياساتية

أولًا: تعزيز المشاركة المجتمعية للنساء وأدوارهن في بناء السلام

أ. الاعتراف بفرق السلام النسوية المجتمعية وغيرها من المبادرات النسائية المحلية الداعمة للسلام، وتوفير الدعم اللازم لها، وضمان إشراكها في آليات التنسيق المحلية وعمليات صنع القرار، بما يشمل عقد لقاءات دورية مع مكتب القائممقام والدوائر الخدمية ذات العلاقة على مستوى القضاء.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير منح صغيرة تضمن استدامة أنشطتها، وإيجاد فرص منتظمة للحوار مع السلطات المحلية، وتعزيز حضورها المجتمعي عبر وسائل الإعلام والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة.

ب. تعزيز الثقة والتواصل المباشر بين النساء والجهات الأمنية، من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى تلك الجهات، والاعتراف بدور فرق السلام النسوية المجتمعية، ودعم بناء العلاقات بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الأمنية.

ج. دعم المجموعات النسوية المحلية لتعزيز صوتها الجماعي وتأثيرها، عبر تمكينها من تحديد أولوياتها المشتركة وعرضها بصورة جماعية أمام السلطات المحلية، مع إيجاد قنوات لرفع هذه الأولويات إلى مستويات الحوار الوطني متى ما اقتضت الحاجة.

ثانيًا: تعزيز مسارات الحماية وبناء السلام القائمة على المجتمع المحلي والمتمحورة حول الناجيات

أ. تعزيز آليات الإبلاغ والإحالة الموثوقة، من خلال إشراك المجموعات النسوية المحلية بوصفها جهات موثوقة لتلقي البلاغات، وربطها بمسارات إحالة مجتمعية آمنة وسرية، وبمقدمي الخدمات القادرين على الاستجابة.

ب. زيادة عدد الكوادر النسائية داخل المؤسسات، ولا سيما في جهاز الأمن الوطني والشرطة المجتمعية، وخاصة على المستوى المحلي، بما يسهم في تحسين وصول النساء إلى خدمات تراعي النوع الاجتماعي وتحافظ على السرية، مع تعزيز التنسيق مع فرق السلام النسوية المجتمعية.

ج. دعم جهود المرافقة والوساطة والإحالة في الحالات عالية الخطورة، من خلال توفير تمويل مرن للجهات الفاعلة في مجال الحماية المجتمعية، بما يضمن المتابعة الآمنة للحالات وإحالتها إلى الجهات المختصة.

ثالثًا: الوقاية من العنف من خلال المشاركة المجتمعية وتغيير الأعراف الاجتماعية4

أ. دعم المجموعات النسوية المحلية، مثل فرق السلام النسوية المجتمعية، لقيادة حوارات مجتمعية مع الأسر والرجال والقيادات المجتمعية، بهدف معالجة الأعراف الاجتماعية المقيِّدة والحد من ردود الفعل السلبية تجاه مشاركة النساء، من خلال توفير مساحات آمنة للحوار، بدعم من السلطات المحلية والقيادات المجتمعية.

ب. توسيع نطاق حملات التوعية المجتمعية المرتبطة بالسلامة الرقمية والوقاية من الابتزاز الإلكتروني، بما يستند إلى واقع المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

ج. تعزيز الخطاب المجتمعي الذي يبرز مشاركة النساء باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تعزيز أمن المجتمع وتماسكه، وذلك عبر حملات التوعية والحوار المجتمعي.

رابعًا: ضمان استدامة مشاركة النساء من خلال هياكل مجتمعية داعمة

أ. إنشاء مساحات مجتمعية مخصصة تتيح للمجموعات النسوية عقد اجتماعاتها وتنظيم أنشطتها وتنفيذ مبادراتها، بما يعزز حضورها واعتراف المجتمع بها بوصفها جهات محلية موثوقة.

ب. توسيع فرص سبل العيش والتمكين الاقتصادي للنساء، بما يسهم في الحد من العوائق الاقتصادية التي تقيد مشاركتهن.

ج. تعزيز التنسيق بين المجموعات النسوية المجتمعية، والسلطات المحلية، والجهات الأمنية، ومقدمي الخدمات، بما يسهم في تعزيز الثقة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والاستجابة للاحتياجات.

د. دعم بناء علاقات مستدامة بين المجموعات النسوية المحلية والسلطات المحلية والجهات الأمنية، بما يضمن استمرار الحوار والمتابعة.

هـ. العمل على إدماج المقاربات المجتمعية في بناء السلام والحماية ضمن هياكل الحوكمة المحلية والمنظومة الأمنية، بما يعزز الاستجابة والاستدامة، مع ضمان الطابع الطوعي للمشاركة، والالتزام بمبدأ "عدم التسبب بالضرر"، والحفاظ على استقلالية المجموعات النسوية وثقة المجتمع بها.

Shayan Nuradeen © 2025